

قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢

بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية
للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتنمية السياحية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٢٦٤٦٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة وستون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٢٠١٦٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون مليوناً ومائة وخمسة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه يستبعد منه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بالتخصيل من باب (٣) الاستخدامات الاستثمارية ويبلغ الباب ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- (ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٠١٦٥٠٠٠٠ جنيه يستبعد منها بمبلغ ١٩٦٦٥٠٠٠٠ جنيه (منه بمبلغ ٣٨٦٥٠٠٠٠٠ فائض يؤول للحكومة) .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٣٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه) كلها بالباب الثالث - استخدامات استثمارية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٢٠١٦٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون مليوناً ومائة وخمسة وستون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه) كلها بالبواب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية منه مبلغ ٤٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالبواب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضمنه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١٢ هـ

(الموافق ٤ يونية سنة ١٩٩٢ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية

للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

رابط	موضوع	الإيرادات	رابط	موضوع	الاستخدامات
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	الاستخدامات
جنيته	جنيته		جنيته	جنيته	
—	٢٠١٦٥٠٠٠	(١) الإيرادات التجارية : باب ٢ - الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية جملة الإيرادات التجارية ...	—	١٥٠٠٠٠٠٠	(١) الاستخدامات التجارية : باب ١ - الأجور باب ٢ - النفقات التجارية والتحويلات التجارية جملة الاستخدامات التجارية ... مستبعد للتحويل من الباب الثالث صافي الاستخدامات التجارية ...
—	٢٠١٦٥٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية منه مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه قروض من بنك الاستثمار القومي جملة الإيرادات الرأسمالية ...	—	٢٠١٦٥٠٠٠	(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية جملة الاستخدامات الرأسمالية ...
—	٦٣٠٠٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات	—	٦٣٠٠٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات
—	٢٦٤٦٥٠٠٠		—	٢٦٤٦٥٠٠٠	